مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 14 / العـدد: 01 (2024)، ص 631-641

الإعراب ودوره في تأدية المعنى لدى النّحاة

The parsing and its role in giving the meaning for the grammarians

رضوان عمارة، طالب دكتوراه*
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة
(الجزائر)
rednahw@gmail.com

محمّد دويس، أستاذ دكتور
المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة
(الجزائر)
douishamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/09 تاريخ القبول: 2024/04/23

ملخّص:

من المسائل النّحويّة التي أهمّت علماء النّحو في القديم والحديث، وأثارت جدلًا واسعًا وأسالت كثيرًا من الحبر مسألة الإعراب وإرتباطه بالمعنى، وقد تباينت آراؤهم وإختلفت مذاهبهم؛ فمنهم من ذهب إلى أهميّة الإعراب في الإبانة عن المعنى وتوضيحه، ومنهم من ينتزع منه هذه الأهميّة ولا يرى له فضلًا في أداء المعنى، وإنّما يحصره في زخرفة التّراكيب وتعاقب الحركات فقط، وفي هذا المقال سأحاول الكشف عن بعض هذه الآراء المتضاربة وعرضها سواءٌ أكانت للقدماء أم للمحدثين ثمّ محاولة ترجيح الرّأي الغالب فيها بعد المقارنة والموازنة.

الكلمات المفتاحيّة: اللّغة العربيّة، النّحو؛ الإعراب؛ أداء المعنى.

Abstract:

The issue of Arabic grammar that has occupied linguists throughout history is the relationship between parsing and meaning. Some scholars emphasize the importance of parsing in expressing and clarifying meaning while others downplay its significance, viewing it merely as a means of structuring sentences and arranging marks. In this article, I'll explore these conflicting views, whether from ancient or modern scholars, and attempt to weigh the predominant opinion after comparison and evaluation.

Keywords: Arabic language; Grammar; Parsing; conveying meaning.

* رضوان عمارة.

1. مقدّمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلّمه البيان، والصّلاة والسّلام على سيّد الأنام محمّدٍ عليه أفضل الصّلاة والسّلام، وبعد:

الإعراب خصيصةٌ بارزةٌ من خصائص اللّغة العربيّة التي لا تفارقُها، وقد اِعتنى به النّحاة قديمًا وحديثًا وأَولوه اِهتمامًا بالغًا تجاوزوا به الحدّ حتّى أصبح مرتكز الدّراسات النّحويّة وغايتها، وقد حاولت في هذا المقال الكشف عن حقيقة العلاقة التي تربطه بالمعنى مُستعرضًا آراء النّحاة المتضاربة حولها حيث اِنقسموا فريقين:

الأوّل يرى أنّ الإعراب لا تربطه أيّ علاقة بالمعنى ويمثّله قطرب محمّد بن المستنير من القدماء، وسار على نهجه من المحدثين إبراهيم أنيس.

والثّاني يرى أنّ للإعراب علاقةً حميمةً بالمعنى، وهؤلاء هم معظم علماء العربيّة من أمثال الزّجّاجي واِبن فارس.

وفي الأخير، ختمتُ مقالي بمجموعة من النّتائج كنت قد توصّلت إليها بعد النّظر والتّحليل.

2. الإعرابُ لغةً واِصطلاحا:

جاء في لسان العرب لِابن منظور:"الإعراب و التّعريب معناهما واحدٌ وهو الإبانة يُقال: أعرب عنه لسانه **وعرّب** أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرّجل بيّن عنه وقال: إنّما سُمِّي الإعراب إعرابًا لتبيينه وإيضاحه،..."[1].

كذلك ورد ذكره في القاموس المحيط للفيروز آبادي بمعنى الإفصاح والإبانة ومُجانبة اللّحن في الكلام[2].

ممّا جاء في التّعريفيْنِ السّابقيْنِ، يتّضح أنّ الإعراب مُتعلّقٌ بالفصاحة والإبانة، فمتى ما أبان المتكلّم عن قصده وأفصح عمّا يجولُ في خَلَدِه فهو مُعرِب، وبخاصّةٍ إذا تعلّق الأمر بأولئك الذين هم دون العرب إبانةً وفصاحة؛ فالعربيّ دائمًا يعتقد أنّه –مقارنةً بالأعجميّ– مقتدرٌ على الإفصاح مدفوعٌ إلى الإبانة[3].

3. ظاهرة الإعراب في اللّغة العربيّة:

تُعَدُّ ظاهرة الإعراب أهمّ ميزةٍ في اللّغة العربيّة، وقد ورد في الكتاب لسيبويهِ حديثٌ عن المواقع الإعرابيّة للكلمة والعلامات الإعرابيّة ، فذكر ثمانية مجارٍ؛ أربعةً منها للمعربات هي: الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم وأربعةً أخرى للمبنيّات هي: الضّمّ، والفتح، والكسر، والسّكون[4].

واهتمام سيبويه بهذه الظّاهرة مردّه إلى أنّ اللّغة العربيّة لغةٌ تنهج منهج الإبانة والإفصاح، لذلك كان الإعراب أحد أقوى الوسائل الإفصاحيّة؛ فبه تتعالق الكلمات بعضها ببعض لتؤلّف فيما بينها تراكيبَ ذات بنيةٍ نحويَّةٍ ودلاليّةٍ مقبولة.

وهذه الظّاهرة أهّلت اللّغة العربيّة إلى التّميّز عن سائر اللّغات بسبب الاِنسجام الرّفيع الذي صحبها وفق نواميس مُحكمة، تمثّلت معظمها في أصوات مدٍّ قصيرةٍ تُزادُ في أواخر الكلمات لتكشف عن الوظيفة النّحويّة للكلمة في التّركيب وعلاقتها بما سواها من وحداتٍ لغويّة، وهذا النّظام قلّ نظيره في اللّغات السّامية الأخرى على غرار العبريّة والحبشيّة والآراميّة[5].

والحديثُ عن قيمة الإعراب في اللّغة العربيّة لم ينبر له سيبويه وحده، بل نجد طائفةً واسعةً من النّحاة واللّغويّين يُصرّحون بهذا الشّأن، وهي أنّ اللّغة العربيّة لغةٌ مُعرَبةٌ، وأنّ الإعراب مُكوِّنٌ رئيسٌ في البناء اللّغويّ، وبدونه يتعذّر الوصول إلى المعنى المُراد، وهذا ما أكّده اِبن فارس حينما ذهب إلى أنّ الإعراب يُفرّق بين المعاني ويُوقف على غايات المتكلّمين، فلو أنّ قائلًا قال: (ما أفضل بِشر) غير معرَبٍ أو (ضرب محمّد خالد) غير معرَبٍ لم يُتوصّل إلى قصده[6]. ويتجلّى من المثالين المتقدّمين أنّ المتلقّي لا يُمكنه اِستيعاب هذه الجمل وفهم مقصودها، ولكن لو قيل له: (ضرب محمّدٌ خالدًا) لَفَهم من الضّارب ومن المضروب، ومردّ هذا الفهم إلى الإعراب.

وبالتّأمّل في هذه الأمثلة، تتّضح للدّارس أهميّة الإعراب في دستور اللّغة العربيّة؛ فهو المساعد على رفع الغموض وإزالة اللّبس اللّذيْن لا يُؤمن عدم وقوعهما لولا الإعراب، وهو علاوةً على ذلك مظهرٌ من مظاهر الجمال الذي يُوشّح لُغة الضّاد. ولِابن قتيبةَ كلامٌ راقٍ يُثبتُ هذه الحقيقة بيّن فيه أنّ العربَ قد خصّها الله بالإعراب فجعله زينةً لكلامها، وتنميقًا لنظامها، ومميّزًا للمعاني المختلفة في كثيرٍ من الأحوال التي يكون فيها الكلام متساويا؛ هب قائلاً قال: (هذا ضاربٌ أخي) بالتّنوين، وقال آخرٌ: (هذا ضاربُ أخي) بالإضافة؛ يدلّ التنوين على أنّه لم يضربها، ويدلّ حذف التنوين على أنّه قد ضربها[7]. وفي هذا دليلٌ على أنّ تخلّف الإعراب يُفضي إلى اِضطراب المعنى، لأنّ من يبتغي الفصل في هذه القضيّة يشتبه عليه الأمر، لكن سرعان ما يُفصح عنه الإعراب دون اِبهامٍ أو غموض.

فصوْن العربيّة وحفظ لسان النّاطقين بها من اللّحن، جعل العلماءَ -وبخاصّة علماءُ القرن الثّاني للهجرة- يصرفون كلّ اِهتمامهم إلى تقويم اللّسان بضبط العلامات الإعرابيّة؛ فقعّدوا القواعد التي تضمن ذلك، ووضعوا المعايير التي من شأنها أن تُتيحَ لغير العرب قابليّة النّطق على طريقة العرب، وفي الوقت نفسه تحصينُ هذه

اللّغة ضدّ ما قد يتسلّل إليها من فساد؛ نتيجة اِختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم الذين اِعتنقوا الإسلام أفواجًا أفواجا.

ولكن على الرّغم من هذه القيمة المعنويّة التي يتحلّى بها الإعراب، إلّا أنّ بعض العلماء جرّدوه من دوره المنوط به في ضبط التّراكيب اللّغويّة، وفيما يلي بيانُ بعض آرائهم مع محاولة الرّدّ عليها.

4. آراء النّحاة في علاقة الإعراب بالمعنى:

اِنقسم النّحاة في تعاملهم مع هذه المسألة إلى جماعتيْن:

1.4 جماعةُ المُنكرِين:

تُنكر هذه الجماعة أيّ أثرٍ للإعراب في الكشف عن المعنى، وإنّما كان في اللّغة العربيّة لعللٍ أخرى، ويتصدّر هذا الرّأيَ من القدماء قطرب محمّد بن المستنير، ومن المحدَثين الدّكتور إبراهيم أنيس، وبعض المستشرقين.

أ. مذهب قطرب محمّد بن المستنير:

يذهبُ قطرب إلى أنّ العرب لم تلجأ إلى الإعراب في كلامها للدّلالة على المعاني والتّفريق بينها، لأنّ هناك أسماء تأتي مُتطابقةً من حيثُ الإعرابُ مختلفةً من حيثُ المعنى، وهناك أسماء تأتي مختلفةً من حيثُ الإعرابُ متطابقةً من حيثُ المعنى، مثل قولنا: إنّ محمّدًا مجتهدٌ، لعلّ محمّدًا مجتهدٌ، كأنّ محمّدًا مجتهدٌ؛ اِتّفق الإعراب واِختلف المعنى، وقولنا: ما بِشرٌ حسنًا، ما بِشرٌ حسنٌ؛ اِتّفق المعنى مع اِختلاف الإعراب[8].

وله مذهبٌ آخر يرى فيه أنّ هذه الحركات الإعرابيّة إنّما وُجدت للتّدرج في الكلام وتجنّب اِلتقاء السّاكنين عند وصل الكلام بعضه ببعض، وليس لها عملٌ في التّركيب اللّغويّ، فالعرب تُعربُ كلامها لأنّها رأت في المعاقبةِ بين التّحريك والإسكان حال الوصل اِعتدالًا في الكلام وتخلّصًا من البُطء عند الإدراج، فبنوا كلامهم على متحرّكٍ وساكنٍ وعلى متحرّكيْن وساكن، ولم يجعلوا ساكنين متّصليْن في حشو الكلمة، كما أنّهم لم يجمعوا بين أربعة متحرّكات لتذهب المهلة، واِتّخذوا بين ذلك مذهبًا وسطا[9].

ورأيُ قطربٍ هذا فيه نظر: فلو سلّمنا جدلًا أنّ الغرض من الإعراب تعاقبُ الحركات فقط، لجاء كلّ متكلّمٍ بالحركة التي تُسعفه، وفي هذا اِنحرافٌ للّغة ومُروقٌ من سنن العرب في كلامها، فتنعدم الضّوابط بين النّاطقين، حينئذٍ لا يكون تعاقب الحركات راجعًا إلى توافقٍ بين أبناء اللّغة العربيّة، بل يميل كلّ متكلّمٍ إلى الحركة التي تناسبه ؛ فينصب فاعلًا ويرفع مفعولًا، وهذا فيه نسفٌ للّغة العربيّة، فالأجيال المتعاقبة لا تجد قاعدةً تركن إليها في ضبط ما تتكلّم به وتعوّل عليه في عملية التّواصل.

ب. مذهب الدّكتور إبراهيم أنيس:

إتّبع الدّكتور إبراهيم أنيس سنّة معلّمه المتقدّم قطرب متأثّرًا بمذهبه الذي إرتضاه لنفسه؛ فهو يرى أنّ الحركات التي نتلفّظ بها في آخر كلّ كلمةٍ ظاهرةٌ يفرضها الوصل في أثناء الكلام نثرًا كان أوشعرا، فإذا إنتهى الكلام إنعدمت الحاجة إلى هذه الحركات، وكان الوقف على السّكون[10].

وعلى هذا الأساس، يرى الدّكتور إبراهيم أنيس أنّ الحركات الإعرابيّة لا دلالةَ لها على الفاعليّة أو المفعوليّة أو الإضافة، وإنّما هي حركاتٌ يُؤتى بها لوصل الكلام بعضه ببعض، فالغاية منها إذاً منع إلتقاء السّاكنيْن عند وصل الكلام، أمّا الوظائف النحويّة من فاعليّةٍ ومفعوليّةٍ وغيرهما فيُهتدى إليها من خلال معرفة رُتبتها في التّركيب، أمّا إختلاف الحركات فيعود عنده إلى عامليْن مهمّيْن:

الأوّل: إنسجام بعض الحروف مع حركة معيّنة كإنسجام حروف الحلق مع الفتحة.

الثّاني : التّوافق الحاصل بين الحركات المتجاورة[11].

ممّا سبق ذكره، يُلاحظُ أنّ الدّكتور إبراهيم أنيس يُحاول إخضاع الشّعر والنّثر إلى هذا التّحليل، لذلك يعتقد أنّ الكلمات تُنطَق في الأصل ساكنةً، و في حالة الوصل يلجأ المتكلّم إلى الحركةٍ التي تُناسِب الحرف المراد تحريكه أو التي تتوافق والحركاتِ الأخرى.

وقد خطّأ الدّكتور محمّد عبد الخالق عضيمة وُجهة نظره هذه، معلّقًا أنّ الدّكتور إبراهيم أنيس جعل الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلم للإنسجام فقط، دون الكشف عن ضوابطه وحدوده[12].

وفي السّياق ذاته ردّ الدّكتور مهدي المخزومي على مذهب الدّكتور إبراهيم أنيس بأنّنا نعجز عن فهم إختلاف اللّهجات العربيّة حال الوقف في الكلام، فمثلًا في لهجة أزد السّراة يكون الوقف على المرفوع بإطالة الضّمّة كأنّها واو، ويكون الوقف على المكسور بإطالة الكسرة كأنّها ياء.

من خلال هذه الملاحظة التي أبداها الدّكتور مهدي المخزومي، يتجلّى للدّارس أنّ ما ذهب إليه قطرب وتبعه فيه إبراهيم أنيس مذهبٌ لا يُعتدّ به، ولا يتناسبُ وروحَ اللّغة العربيّة التي إستطاعت بفضل الإعراب أنْ تفرّق بين التّراكيب المختلفة من حيثُ الدّلالة، كما فسحت مجالًا واسعًا للمتحدّث يُمكّنه من تغيير مواقع الكلم في التّركيب اللّغوي بوساطة التّقديم والتّأخير، دون أنْ يجد الإضطراب إلى المعنى سبيلا.

ج. مذهب المستشرقين:

لم يسلم الإعراب هذه المرّة من سهام نقد المستشرقين؛ حيث اِدّعى بعضهم أنّ ظاهرة الإعراب كانت محصورةً في لغة الآداب شعرها ونثرها، أمّا لهجات الحديث اليوميّ فكانت منذ أزمنةٍ سحيقةٍ غير معربة ودليلهم في ذلك شُبهةٌ عمدوا إليها، تتمثّل في دليل منطقيٍّ عقليٍّ ساقه المستشرق اليهوديّ كوهين، وهو أنّ مراعاة هذه القواعد المتشعبّة والدّقيقة في أثناء الحديث أمرٌ يتعذّر وقوعه والمحافظة عليه، لأنّها تتطلّب درجةً كبيرةً من التّركيز ومراقبة عناصر التّركيب، والعلاقة القائمة فيما بينها، ولا يُمكن تحقيق ذلك في أثناء الحديث العاديّ لأنّ المتكلّمين يميلون فيه إلى السّهولة والإيجاز واليُسر[13].

والحقّ أنّ هذا الدّليل الذي أورده كوهين عارٍ من الدّقة والصّواب، لأنّ هذه القواعد المحكمة هي صعبةً في نظرنا نحن، أمّا لدى العرب الأقحاح ممّن سَلِمت سليقتُهم اللّغويّة فالأمر مختلفٌ تمامًا، وشتّان ما بين متكلّم يتكلّم اللّغة جبلّةً وبين متكلّم يتكلّم اللّغة تعلّما، كما غاب عن ذهنه أنّ اللّغة العربيّة المعربة هي لغة العرب منذ الجاهلية إلى مجيء الإسلام.

كما ردّ المستشرق الألماني يوهان فك على قول كوهين منوّهًا بأنّ الإعراب صفةٌ من أقدم صفات اللّغة العربيّة[14].

أمّا ما يربط القرآن بالإعراب؛ فعلى الرّغم من اِتّضاح الحقيقة القائلة بنزول القرآن بلسانٍ عربيٍّ مبين، إلّا أنّ بعض المستشرقين الحاقدين المتحاملين على القرآن ولغتِه لغةِ الضّاد يرون خلاف هذه الحقيقة ،وهذا ما اِدّعاه المستشرق فولرز بأنّ القرآن إنّما أُنزِل أوّلَ الأمرِ عاريًا من الإعراب ثمّ وضعه النّحاة بناءً على ما تسنّى لهم من معاييرَ وقواعدَ كانوا قد اِستنبطوها من كلام العرب، فغدا كلامُ الله إمامَ الفصاحةِ والبيان[15].

ثمّة خطأٌ وقع فيه هذا المستشرق، حيث وصف لغة قريش بأنّها لهجةُ مكّةَ، ولعلّه كان يرمي إلى لغةِ قريشٍ أفصح القبائل العربيّة، ولعلّه كان يقصد خلُوّها من ظاهرة الإعراب، وأنّ علم النّحو لم يكن قد نشأ عند نزول القرآن، وهذا قولٌ صحيح فقد كان القرآن باعثًا على نشأة علم النّحو والتّأسيس له، ولكن هناك فرقٌ بين (الإعراب) و(النّحو)، وهذا ما لم يستوعبه هذا المستشرق الذي راح يخلط بين المصطلحيْن دون دراية؛ فالإعراب هو ضبط الكلام بالحركات الإعرابيّة ضبطًا يجعلنا نفرّق بين معاني الكلم.

2.4 جماعةُ المُؤيّدين:

يُقرّ هذا القسمُ بوجود ظاهرة الإعراب في اللّغة العربيّة، وأنّ له أثرًا بارزًا في تأدية المعنى وتوضيحه، ورفع الغموض في حالاتٍ عديدة، كما يجدون في الإعراب فضل تغيير مواقع الكلمات في التّركيب اللّغويّ تقديمًا وتأخيرًا دون أن يُحدث ذلك اِضطرابًا في المعنى أو أن يُفقد الكلمات وظائفها النّحويّة، وهذه خصيصةٌ تنفرد بها

اللّغة العربيّة بوصفها لغةً مُعربة، بينما نجد في اللّغات الأخرى غير المعربة اِلتزام الكلمة رتبةً واحدةً لا تنفكّ عنها، وبذلك تُسلَبُ كثيرًا من المرونة التي يهبها الإعراب للّغة العربيّة.

وقولنا إنّ الحركات الإعرابيّة تدلّ على المعاني المختلفة هو قول جمهور النّحاة، فالزّجاجي يرى أنّ الأسماء التي نستعملها في منطوقنا تختلف معانيها وتتأرجح بين الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وليس في أشكالها وبِنْياتها الصّرفيّة ما يدلّ على هذا الاِختلاف، فتأتي الحركات الإعرابيّة لتكشف عن هذه المعاني وتُفصح عنها[16].

فهو يُصرّح بأنّ هذه الأسماء قد تكون فاعلةً وقد تكون مفعولةً وغير ذلك، وهي لا تشتمل على ما يدلّ على هذه المعاني حتّى يتدخّل الإعراب ليكشف عنها، كما أنّ هذا الأخير يمنح المتكلّم إمكانيّة التّقديم والتّأخير إذا لزم الأمر دون اِختلالٍ في المعنى ممّا يزيد اللّغة العربيّة اِتّساعًا واِنسجاما. ويرى اِبن جنّي أيضًا أنّ الإعراب الذي هو سمة اللّغة العربيّة يميطُ اللّثام عن المعاني المقصودة بالألفاظ دونَ أن يَحـدُث اِضطرابٌ وغموض.

فظاهرة التّقديم والتّأخير من أهمّ الإمكانات التي وفّرها الإعراب لمستعمل اللّغة العربيّة، ولولاه لما كان في مقدور المتلقّي الوقوف على الفاعل والمفعول والتّفريق بينهما.

ممّا سبق، يتبيّنُ ما للإعراب من قيمةٍ في الدّلالةِ على المعنى، ودوره الذي لا يُستهانُ به في بيان معنى الجملة أو التّركيب، وثمّة قِصّةٌ تُروى في هذا الصّدد تدلُّ على قيمة الإعراب في أداء المعنى مفادُها أنّ اِبنةَ أبي الأسود الدّؤلي سألتْ أباها ذات مرّةٍ قائلةً: ما أحسنُ السّماءِ؟ [بصيغة الاِستفهام فرفعت أحسنُ وخفضت السّماءِ] فتوهّم أبوها أنّها تسأل فأجابها قائلًا: نجومُها، فردّت عليه أنها لا تُريد الاِستفهام، وإنّما تُريد التّعجّب من حُسنِ السّماء، فأرشدها إلى أن تقول: ما أحسنَ السّماءَ [بنصبِ أحسنَ وبنصبِ السّماءَ][17].

وهذه قصّةٌ لا تخلو من دليل على أهميّة الإعراب في أداء المعنى، لأنّا بالإعراب تحقّق لدينا جملتان مُختلفتان في المعنى: جملة تعجُّبيّة وأخرى اِستفهامية.

ومن المحدَثين الذين أمعنوا النّظر في هذه المسألة تاركين بصمتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى، الذي لم يجحد دلالة الإعراب على المعنى؛ فكما أنّ للحركات البِنائيّة أثرٌ في اِختلاف المعنى، فالحكم نفسه بالنّسبة للحركات الإعرابيّة، ولكنّه يخصّ كلّ حركةٍ بمعنًى مُحدّد تضطلع به، زاعمًا أنّ النّحويّين العرب جعلوا الإعراب لفظًا خالصًا يتأثّر بلفظ العامل ويتبعه، ولم يجعلوا من علاماته دليلًا على المعنى[18].

وبهذا التّحليل، يكون إبراهيم مصطفى مؤيّدًا لأطروحةِ أنّ أواخر الكلمات المعربة تختلف باختلاف المعنى، ولكنّ الفكرة التي يرفضها هي تحوّل العامل من معنى مدركٍ مفهوم إلى مجرّد لفظٍ يُقيّد ذلك المعنى بطبيعته اللّفظيّة، لأنّ هذا التّقييد فيه إفسادٌ لترتيبات النّحويّين وتأليفاتهم، وهذا رأيٌ صائبٌ بالنّظر إلى مبالغة النّحويّين في

التّقديرات التي يفرضها نقل السّبب من معنى مُدركٍ مفهوم إلى مُجرّد لفظٍ محصور[19]، أمّا المعنى الذي يُخصّ به إبراهيم مصطفى كلّ حركةٍ إعرابيّةٍ؛ فهو يرى أنّ الضّمّة وُضعت للإسناد الإسناد، والكسرة عَلَامة الإضافة، وأمّا الفتحة فيُجرّدها من الدّلالة على المعنى، ولكنّها الحركة الخفيفة المفضّلة في غير الإسناد والإضافة[20].

وقد رأى الدّكتور إبراهيم السّامُرّائي كلام إبراهيم مصطفى في الفتحة غريبًا وغير سليم، لأنّه مفتقرٌ إلى السّند العلميّ الصّحيح؛ فالفتحة قد دلّت على حالة النّصب في كثيرٍ من السّاميّات ولا علّةَ لهذا الميْل المزعوم[21].

وهذا المذهب الذي أحدثه إبراهيم مصطفى وحاول فيه اِبتكار شيءٍ لم يعهده الدّارسون لا يُلتفتُ إليه، لأنّه خالف المشهور عند جملة النّحاة الذين قالوا إنّ الضّمّة عَلَمٌ على الفاعليّة، والفتحة عَلَمٌ على المفعوليّة، والكسرة عَلَمٌ على الإضافة، وهذا ظاهرٌ في قول ابن مالك[22]:

و رفعُ مفعولٍ به لا يلبس مع نصب فاعل رووا فلا تقِس

فالشّاهد في هذا البيت أنّ الرّفع علامةُ الفاعليّة، والنّصب علامة المفعوليّة، وإذا اِتّضح معنى أحدهما من الآخر في غياب العلامة، فإنّه يجوز اِستبدال علامة أحدهما بعلامة الآخر، فقد روي عن العرب قولُها: خرقَ الثّوبُ المسمارَ.

وإبراهيم مصطفى لم يأت بالجديد على حدّ زعمه وإنّما اِستند في رأيه هذا إلى قولٍ اِقتبسه من كتاب المفصّل للزّمخشري يذهبُ فيه إلى أنّ الرّفعَ جُعل للفاعليّة، والنّصبَ للمفعوليّة، والجرَّ للإضافة[23].

مع مخالفته إيّاه في حركة الفتحة التي يراها الحركة المستحبّة لخفّتها، وهذا قولٌ يدحضُه العلماء ولا يعتبرونه صحيحًا لأنّه لا يتّكئ دليلٍ علميٍّ قويّ.

5. خاتمة:

وفي ختام مُعالجتي لهذه المسألة التي ترتبط بالإعراب ودوره في تأدية المعنى، تبيّن لي أنّ مصطلح الإعراب يدلّ على معنى الفصاحة والبيان، ومن يُخالف هذه الحقيقة يُعَدّ حاقدًا على اللّغة العربيّة متحاملًا عليها، بل يُسهم في إسقاط أهمّ خصيصةٍ من خصائصها، هذه الخصيصة التي تُكسِبُها مرونةً لا نجِدُ لها نظيرًا في اللّغات الأخرى.

أمّا النّتائج المتَوَصَّلُ إليها في نهاية هذا المقال فإنّا نسردها على النّحو الآتي:

- ثمّة نحويّون جحدوا دور الإعراب في أداء المعنى وهم بعض العرب والمستشرقين، وقد أثبتنا خطأَهم بما توافر لدينا من أدلّة وتحليلات.
- أغلبُ النّحاة يُقرّون بدور الإعراب في تأدية المعنى، وهم جمهور علماء اللّغة العربيّة.

- القرآن الكريم أُنزِل مُعرَبًا والرّسول صلّى الله عليه وسلّم تلقّاه من ربّه على هذه الهيئة، ثمّ تلقّفه الصّحابة من لدُنه مُعرَبا، وهناك كثيرٌ من آي القرآن الكريم التي لا يتّضح معناها إلّا بعد ضبط إعرابها.
- الإعراب يُراد به الإبانة والفصاحة، لذلك فهو لا يُشكِّل قسيمًا للبناء وإنّما معناه أعمّ وأشمل.
- هناك بعض الأصوات تنادي بإسقاط الإعراب من اللّغة العربيّة مُتَوَهِّمِين صعوبته، فإذا سلّمنا جَدَلًا برأيهم هذا، فكيف نصنع بتراثنا الضّخم المتمثّل في القرآن الكريم والحديث الشّريف ومأثور كلام العرب وهو مُعرَبٌ؟

6. الهوامش:

[1]اِبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج4، ط3، دار صادر، بيروت، د ت، مادّة (ع ر ب).

[2]يُنظر: الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، ضبط الشّيخ محمد البقاعي، دار القلم، بيروت، 1995، مادّة (ع ر ب).

[3]يُنظر: علّوش، جميل، الإعراب والبناء: دراسة في نظريّة النّحو العربي، ط1، المؤسسة الجامعية، بيروت، ص ص17-255.

[4]يُنظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار القلم، بيروت، 1966، ج1، ص 13.

[5]يُنظر: وافي، علي عبد الواحد، في فقه اللغة، ط8، دار الفضّة، مصر، د ت، ص 210.

[6]يُنظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، في فقه اللغة، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مطبعة الحلبي، 1975، ص 310.

[7]يُنظر: اِبن قتيبة، محمد بن عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، ط2، دار التّراث، القاهرة، 1973، ص 14.

[8]يُنظر: الزّجاجي، عبد الرّحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النّفائس، بيروت، 1979، ص ص 91-159.

[9]يُنظر: المرجع نفسه، ص ص 70-159.

[10]يُنظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ط3، مكتبة الأنجلومصرية، 1951، ص208.

[11]يُنظر: المرجع نفسه، ص209.

[12]يُنظر: عبد الغفّار حامد هلال، علم اللّغة بين القديم والحديث، ط3، مطبعة الجيلاوي 1989، ص ص 251-406.

[13]يُنظر: فقه اللّغة، علي عبد الواحد وافي (مرجع سابق)، ص 211.

[14]يُنظر: السّامرّائي، إبراهيم، فقه اللّغة المقارن، ط2، دار العلم، بيروت، 1978، ص 123.

[15]يُنظر: صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ط2، المكتبة الأهليّة، بيروت، 1962، ص123.

[16]يُنظر: الإيضاح في علل النّحو، الزّجّاجي (مرجع سابق)، ص ص 96-159.

[17] يُنظر: علم اللّغة، عبد الغفّار حامد (مرجع سابق)، ص ص 262-406.

[18] يُنظر: علم اللّغة، عبد الغفّار حامد (مرجع سابق)، ص ص272-406.

[19] يُنظر: العقّاد، عبّاس محمود، أشتات مجتمعات في اللّغة والأدب، ط1، دار المعارف، مصر، 1988، ص 30-156.

[20] يُنظر: المرجع السّابق، ص ص 32-156.

[21] يُنظر: فقه اللّغة المقارن، السّامرّائي (مرجع سابق)، ص 123.

[22] يُنظر:الأشموني، عليّ بن محمّد، شرح الأشموني على ألفيّة بن مالك، مكتبة الإيمان، القاهرة، د ت، ج1، ص ص 31-576.

[23] يُنظر: اِبن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين بن علي، شرح المفصّل، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001، ج1، ص72.

7. قائمة المراجع:

1. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس، في فقه اللغة، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مطبعة الحلبي، 1975.
2. اِبن قتيبة، محمد بن عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، ط2، دار التّراث، القاهرة، 1973.
3. اِبن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب،ج4، ط3، دار صادر، بيروت، د ت.
4. اِبن يعيش، أبو البقاء موفّق الدّين بن علي، شرح المفصّل، ج1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001.
5. أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001.
6. الأشموني، عليّ بن محمّد، شرح الأشموني على ألفيّة بن مالك، ج1، مكتبة الإيمان، القاهرة، د ت.
7. أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ط3، مكتبة الأنجلومصرية، 1951.
8. رمضان عبد التّواب، فصول في فقه العربية، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987.
9. الزّجاجي، عبد الرّحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، ط3، دار النّفائس، بيروت، 1979.
10. السّامرّائي، إبراهيم، فقه اللّغة المقارن، ط2، دار العلم، بيروت، 1978.
11. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، ج1، تحقيق: عبد السّلام هارون، دار القلم، بيروت، 1966.
12. صبحي الصّالح، دراسات في فقه اللّغة، ط2، المكتبة الأهليّة، بيروت، 1962.
13. عبد الجليل، عبد الرّحيم، لغة القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرّسالة، الأردن، 1981.
14. عبد الغفّار حامد هلال، علم اللّغة بين القديم والحديث، ط3، مطبعة الجبلاوي 1989.
15. العقّاد، عبّاس محمود، أشتات مجتمعات في اللّغة والأدب، ط1، دار المعارف، مصر، 1988.

16. علّوش، جميل، الإعراب والبناء: دراسة في نظريّة النّحو العربي، ط1، المؤسسة الجامعية، بيروت.
17. الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، ضبط الشّيخ محمد البقاعي، دار القلم، بيروت، 1995.
18. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مطبعة مصطفى الحلبي، 1958.
19. وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ط8، دار النّهضة العربيّة، مصر، د ت.